اما العدالة واما الاعتضاد فالحق الاول نحتاج الى الاستعانة بهم فيجوز لشرطين
احدهما ان يكون فيهم جراءة وحسن اقدام والثاني ان يثق من منعهم لو اسعوا
اهل البغي بعدهم بهم ولا بد من احراز اللفظين وقد قال في لفظ البعوي
يقتضي جوازهما وهو ما ذهبا اليه عاملين بحريم القاعدة السابعة لرسول
محاربين فانه سيقبل او مدبرين فلا قوله او انهم محمولون على المذهب
لا يليق قوله محمولون بل مرادهم ان ذلك الوافي رحمه الله في
شرحه الكبير وقد اورد في الروضة قوله فصل شرط الامام الذي حرره الرافعي رحمه الله في الشرح وفي الروضة في شروط الامام ما يكون عدلا في الحج
في الروضة انه اشترط سلامته من نقص يمنع استيفاء الحركة وسرعة
الهوض قوله في باب الردة والمذهب عدم رده الشافعي رضي الله عنه هذا
يقتضي ان الراجح طريقة قاطعة بذلك وقد ذكر ذلك ايضا في الروضة وقد ذكر
مخالف لما في شرح الرافعي الكبير فانه قال فيه طريقان الجمهور منهما اثبتوا فيه قولين
كما رايته في نسخة الباذرايسة الاصليتين والله اعلم قوله وقبل الشهادة
بالردة مطلقا رجحه كذلك مشكل فان الناس مختلفون فيما يحصل بالردة
وعرفها فليتأمل مع ان الشاهد في ذلك بالاطلاق مع ان هذا المراجح يتقيد
بالقتل والعجب انه لم يتعرض في بحث الماء بالطلاق بل شرط ان ينبش السبب
او يكون فقيها موافقا وفي الشهادة بالردة اطلق بالطلاق مع ان الخطر في الاطلاق

في

في الردة اعظم من الاطلاق في بحث الماء والخلاف موجود فيهما وان لم
يلتفت في الحج الا الى الاطلاق بل قال يجب ذكر سبب الجرح قوله ويجب
البحث عن هذه العلل يقتضي انه وجه وفي شرح الرافعي والروضة
انه قول فانهما حكيا قولين في ذلك قوله في باب الردة يقتضي طريقة قاطعة بانه كالقتل وليس كذلك بل
الذي في شرح الرافعي والذي في الروضة بل ذكر الرافعي رحمه الله في الردة
قولان وهي في الروضة وفي بعض النسخ طريقتين احدهما بانه كالقتل والثاني
انه ربما والله اعلم قوله في باب السرقة لصدقه وهو فقير فلا والا
يقطع خالف لما في الروضة فانه قال فيها وان لم يكن حاجة كالغني فان
سرق من الصدقات قطع وان سرق من المصالح على الاصح لم يقطع الصدقات
وفي المزاج قال لصدقه والله اعلم قوله لاختصاص الحلق للذبح ليس مطلقا
بل هو مختص بالمنسك اما الذبح فاسترق الباء والكبير اذ عرفها فيقطع
بالاطلاق قاله في الروضة والرافعي قوله والاصح قطعه موقوف الحالم
وليس مطلقا فانه قال في الروضة ان وقف على جمع عدد فرق احدهم او اسرق
ابو بعض الموقوف عليه او ابنه او وقف على الفقراء فرق فقير منهم فلا قطع
بالاطلاق قوله في بحث الحاء هو بكسر اللام من حلق قال الجوهري بعد ان
في الصحاح الحلاق بفتح اللام موضع الحلق بكسر اللام مصدر الخطة اذا راعيته

Copyright © King Saud University